

تحديات الوضع السكاني في دولة قطر

الباحثة القطرية: شمه الكواري

مقدمة:

استحوذ الواقع السكاني في دولة قطر، على اهتمام بارز من قبل الباحثين، خاصة بعد أن عكست آخر الإحصائيات إلى تدني نسبة المواطنين، بما أثر على مساهمتهم في إجمالي قوة العمل، الأمر الذي يبرز عدد من التدايعات السلبية على عدة مستويات، تتفق مع خطورة استمرار الخلل السكاني، بما يهدد النشاطات الهادفة لتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة. وقد تفاقمت المشكلة، حتى بات البعض يصفها بالمعضلة العصية على الحل.

تعد التنمية البشرية، بتطوير وتنمية سكان قطر، للتمكن من بناء مجتمع مزدهر ومستدام، الركيزة الأولى من ركائز رؤية قطر الوطنية.¹ مما يؤكد أهمية الموضوع، وقد جاء أقرار وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر في أبريل من العام 2009، لتكون أساساً في معالجة القضايا المرتبطة بالسكان بما فيها الخلل السكاني، واعترافاً بـ«اختلال التركيبة السكانية» و«استشعاراً للأخطار المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن الارتفاع غير الطبيعي لمعدل النمو السكاني في دولة قطر»، والتي تعود بحسب الوثيقة لإنخفاض «نسبة المواطنين بين مجموع السكان»، وقلّة مساهمة القطريين في سوق العمل.²

وسنقوم في هذا البحث بدراسة وتحليل الواقع السكاني في دولة قطر، في محاولة للبحث عن أسباب الخلل السكاني، ودراسة الحلول، كما سنورد بعض الحلول التوصيات، التي نأمل أن تساهم في إيجاد مخرج لهذه المشكلة الأمنية الخطيرة.

¹ -- رؤية قطر الوطنية 2030، أعمال الندوة الوطنية/ الدولية "نحو استراتيجية وطنية لدولة قطر القضايا والتحديات". قطر، الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 28-29 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى فبراير 2009، ص 3.
² الخليفة، محمد. الخلل السكاني. قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر (1 - 2). موقع صحيفة العرب القطرية. 2012/3/27. <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1431&artid=143578> تاريخ الزيارة: 2012/3/27م.

أولاً: الخصائص العامة للسكان:

أ. تطور حجم سكان قطر:

فترة ما قبل النفط: في أواخر القرن الثامن عشر، استقرت بعض القبائل النازحة من الجزيرة العربية في قطر ولم تكن قطر حتى أواسط القرن التاسع عشر، تتميز بوضع سياسي مستقل³ وفي ظروف من صراعات القوى وتوازنها، والإطماع الإقليمية والخارجية⁴ منها تصارع المصالح البريطانية والعثمانية في المنطقة نشأت الإمارة القطرية.⁵ واكتمل تكوين المجتمع القطري في القرن التاسع عشر، وكان مجتمعاً قليلاً منتجاً، تتمتع فيه القبائل القطرية بقدر كبير من الاستقلال والإدارة الذاتية لشؤونها، كما كانت القبائل تتعاون وتتحالف عن طواعية على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، والتبادل على زعامة القبيلة الذي يتم وفقاً لتوفر مقومات القيادة والقدرة على الذود عن المصالح وتحمل تبعات المشيخة، وكان ذلك سبباً رئيسياً في الاستقرار، وعامل جذب وسبب للنزوح إلى قطر واختيارها وطناً.⁶

تعداد سكان قطر:

في عام 1904 قام الرحالة ج.ج. لورمير في كتاب دليل الخليج بإعداد حصائية مفصلة للسكان المستقرين على سواحل قطر، موزعين بحسب ما هو موضح في الجدول (1) الملحق (1).⁷ وفات التقرير ذكر بعض القبائل القطرية المعروفة، كما أجمل ذكر بعض العائلات في مجموعات أخرى، أو قام بدمج بعضهم في تعداد القبائل الكبيرة، بحكم التحالف أو السكن، لذا سقط من التقرير ما لا يقل عن (5000) نسمة، ليصل إجمالي عدد السكان نحو (27) ألف نسمة، ويعد تقدير دليل الخليج هو أصح ما يمكن الاعتماد عليه للتعرف على السكان المستقرين في قطر، والاحصائية الوحيدة المتوفرة والموثقة لفترة ما قبل النفط.

تبين هذه القراءة الأولية أن التعداد مصنفًا بحسب أسماء القبائل، التي تكون المجتمع القطري، وأن تقسيم القبائل مرتبط بدوره بالمناطق الجغرافية التي يسكنونها. وأن القطريين يمثلون أغلبية عظمى في وطنهم بنسبة (98.6%)، مع إلحاق من كانوا يسمون عبيداً سواء أعتقوا أم لا، لأنهم بلاشك من أهل قطر وأبناءها، وأن الأيرانيين وحدهم هم من كانوا يشكلون بالتعبير الحالي الوافدين في المجتمع القطري، والذي وصل تعدادهم لنحو (425) نسمة بنسبة (1.4%) فقط من إجمالي سكان قطر.

هكذا كان سكان قطر هم أهل قطر أنفسهم، ينصهرون ويندمجون للقيام بالوظائف الكلية للمجتمع الواحد، أهمها المحافظة على مقومات البقاء، والاستمرار في الوجود عبر الأجيال، إلى جانب التماسك والتجانس، عن طريق صيانة الهوية، وتأسيس الثقافة، وتعزيز مقومات التقدم، وتوفير متطلبات الأمن والبقاء.

ب. ارتفاع معدل النمو السكاني:

منذ بدء تصدير النفط عام 1949، تصاعد عدد السكان حتى بلغ تقديراً هم 50 ألف نسمة عام 1957، وفي أول إحصاء للسكان عام 1970 بلغ عددهم 11 ألف نسمة، ثم تصاعد إلى 369 ألف

³ لوريمر، ج.ج. دليل الخليج، القسم التاريخي، مكتب خليفة بن حمد آل ثاني، الدوحة، 1981، ج3، ص1205-1207.
⁴ الشلق، أحمد وعقيل، مصطفى و العبدالله، يوسف. (2009م). تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة. قطر: مطابع رينودا الحديثة، الطبعة الرابعة، ص15.

⁵ لوريمر. دليل الخليج، القسم التاريخي، مرجع سابق، ص1205-1207.
⁶ الكواري، علي خليفة. تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية- مايو 1996، ص 209.
⁷ المرجع السابق، ص 204.

نسمة في تعداد عام 1986 ومنذ ذلك التاريخ واصل عدد السكان ارتفاعه، نتيجة تدفق الهجرة من الدول المكتظة بالسكان في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.⁸ يعرف مفهوم معدل النمو السكاني، بأنه الزيادة للسكان مضافا إليه معدل صافي الهجرة (معدل الهجرة- معدل الهجرة الخارجية) التي طرأت على السكان خلال سنة ميلادية، ويعد مقياسا للدلالة على مدى التغير في حجم السكان بالدولة نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة.⁹ وقد ارتفع معدل النمو السكاني من 2.9% خلال الفترة (1986- 1997)، وإلى 5.9% في الفترة (1997- 2004)، ثم إلى 16.1% خلال الفترة (2004- 2008).¹⁰ وتندرج قطر ضمن الدول ذات النمو السنوي الكبير في حجم السكان، حيث تبلغ نسبته (5.6) بين (2004- 2005)، بينما تبلغ نسبة النمو (0.5) في الدولة المتقدمة، و(2.3) في الدول النامية.¹¹

وقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي، ارتفاعا في نسبة الوافدين، ولم يعد القطريون يتجاوزون نسبة 30% من إجمالي السكان و14.1% من قوة العمل. وبذلك أصبحوا مجرد أقلية من الأقليات بين السكان.¹²

وبدء من عام 2004، حدث خلل كبير، حيث تضاعف حجم السكان من حوالي 700 ألف إلى 1.5 مليون في مطلع عام 2008، فتدنت نسبة المواطنين من إجمالي السكان من حوالي 29% عام 2004 إلى 16% فقط في مطلع عام 2008. أما مساهمة القطريين في قوة العمل فتدنت إلى 7% في مطلع عام 2008 بعد أن كانت حوالي 15%.¹³

وفي 20/10/2010 شكل المواطنين ما نسبته 5.8% من نسبة النشطين اقتصاديا بحسب نتائج التعداد العام للسكان.¹⁴ ويلخص الجدول (5) في الملحق (4)، تطور حجم سكان، حسب بعض التعدادات المتوفرة.¹⁵

وقد أظهرت أحدث أرقام جهاز الإحصاء القطري أن عدد السكان في قطر ارتفع في 30 أبريل الماضي إلى مليون و792 ألفا و134 نسمة، وبلغت نسبة الزيادة 6% مقارنة بمجموع السكان في الشهر المماثل من العام الماضي.¹⁶

⁸ الكواري. تنمية للضياح! مرجع سابق، ص 20.

⁹ -- مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. قطر، الدوحة: الأمانة العامة، مجلس التخطيط، ديسمبر 2006، ص 16.

¹⁰ الهيبي، نوازاد عبد الرحمن. الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: سلسلة دراسات سكانية، اللجنة الدائمة للسكان، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009، ص 15.

¹¹ -- مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. مرجع سابق، ص 16.

¹² الكواري، علي خليفة. العين بصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية. لبنان، بيروت: منتدى المعارف. الطبعة الأولى 2011، ص 70، 71.

¹³ الكواري. العين بصيرة. ص 70، 71.

¹⁴ الخلفي، محمد. الخلل السكاني.. قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر. موقع نحو مجلس تشريعي منتخب في دولة قطر.

¹⁵ -- إدماج قضايا العمالة الوافدة في الاستراتيجيات والسياسات في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (14)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2012، ص 12، 13، 14.

¹⁶ -- سكان قطر يزيدون 130 ألف شخص مقارنة بعام 2010. موقع جريدة الشرق القطرية، محليات. <http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=29901&CatID=64&Title=%D8%B3%D9%83%D8%A7>

الزيارة: 2012/05/07م

ت. الاتجاهات العامة للنمو الطبيعي:

يتميز الاتجاه العام للنمو الطبيعي للسكان، أي الفرق بين المواليد والوفيات خلال الفترة الممتدة بين 1981-2007 تزايد العدد المطلق، بمعدل نمو يقدر بـ 2.2%. وقد عرف النمو الطبيعي مستويات نمو متفاوتة من فترة لآخرى متأثراً بمعطيات اجتماعية وديمغرافية معينة، افرزت خمس مراحل متباينة، كما هو موضح في الملحق (2)، جدول (2).

وهكذا يتبين لنا أن النمو الطبيعي للسكان يعاني من تغيرات مفاجئة بين فترات زمنية متقاربة، وربما نتيجة التغير في تركيبة العمالة الوافدة التي يتأثر استفادتها بالعوامل الاقتصادية.¹⁷

ث. التوزيع الجغرافي: تأثر التوزيع الجغرافي للسكان، بشكل كبير بقدرته المناطق المختلفة على جذب السكان، واستوعبت مدينة الدوحة وضواحيها 82% من إجمالي السكان في عام 2007، وقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 65% في عام 1960، إلى 88% في عام 1986، وإلى 93% في عام 2004، ثم إلى 100% في عام 2008. كما هو واضح في الجدول (3)، الملحق (3).¹⁸

ج. الخلل في حجم قوة العمل:

انعكست عملية التحول الديمغرافي، والموجات الهائلة من الهجرة الوافدة، في تضاعف حجم القوى العاملة، حيث تضاعف عدد السكان النشطين اقتصادياً أكثر من خمس مرات ونصف خلال نحو عقدين من الزمن، في حين ازداد حجمهم مرة واحدة خلال 18 سنة (1986-2004)، وتضاعفوا أكثر من مرتين ونصف خلال 4 سنوات (2004-2008).

ويلاحظ أن تركيبة القوى العاملة غير متوازنة، فنسبة قوة العمل القطرية إلى غير القطرية هي حوالي 1/17 أي أنه مقابل كل فرد قطري واحد، هناك حوالي 17 فرداً غير قطري في عداد القوى العاملة في قطر، كما هو موضح في الملحق (3)، جدول (4).¹⁹

¹⁷ -- اتجاهات النمو الطبيعي للسكان في دولة قطر دراسة تحليلية لظاهرتي المواليد والوفيات (1981-2007). قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (3)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009، ص 11، 12، 13.

¹⁸ -- سكان قطر 2009. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، أكتوبر 2009، ص 9، 10.

¹⁹ المرجع السابق، ص 34.

ثانياً: أسباب الخلل السكاني:

أ. الربيع الاقتصادي:

فقد المجتمع القطري النسق الاجتماعي السائد في عصر الغوص (الإنتاجي- القبلي)، ليصبح الربيع مصدر الدخل، وليس الإنتاج، وليكون الاستهلاك التفاخري سمة له. ومن الملاحظ وجود علاقة قوية بين زيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك، يؤيده ارتفاع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (2000-2009) بؤتائر متصاعدة مع التزايد السريع في عداد السكان، حيث ارتفع الاستهلاك من حوالي (22.5) مليار ريال قطري، إلى حوالي (163) مليار ريال قطري عام 2010م.²⁰

ويعرف مفهوم الربيع الاقتصادي بأنه الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة إنتاجها متضمنة العائد الضروري على الاستثمار، ويتحقق عندما يكون لدى منتج السلعة الاقتصادية ميزة نسبية، مقارنة بغيره من المنتجين الذي يحتاج إليهم سوق السلعة.

بلغ تكلفة إنتاج برميل النفط 28 سنتاً عام 1959، في حين كان فيه سعر البرميل 2.23 دولار، فكان الربيع الاقتصادي لإنتاج النفط يناهز تسعة أعشار سعر بيع البرميل، بينما كانت التكلفة متضمنة العائد الضروري على الاستثمار نحو العشر فقط، وقد كان وجود هذا المستوى العالي من الربيع، وراء تزايد إنتاج النفط، فتدفق بغزارة الربيع الاقتصادي، فكان دخل قطر 4.8 مليون روبية عام 1950، ويعتبر رقماً فلكياً في ذلك الوقت، ثم ارتفع إلى 20 مليون روبية عام 1951، وإلى 51 مليون روبية عام 1952، ووصل إلى 163 مليون روبية عام 1955، وبلغت ذروتها الأولى عام 1958 عندما وصلت إلى 287 مليون روبية. واستقرت عند مستوى أدنى قليلاً حتى عام 1963، ثم عادت إلى الارتفاع لتصل 582 مليون ريال عام 1970.

ويعد الربيع مصدر التأثير الرئيسي في الحياة الاجتماعية والثقافية، فالمكافأة أصبحت غير مرتبطة بالجهد.²¹ ومن آثاره السلبية عزوف القطريين عن العمل الخاص، وتوجههم للعمل الحكومي، كما أن من يبحث عن خفض التكلفة في القطاع الخاص يجدها في العمالة الرخيصة، خاصة أن التغير القيمي وسيادة الكسب بأي طريق جعل البعض يلجأ للتجارة الوهمية، من بيع التأثيرات.²²

وتمتد خطورة فقدان الربط بين الجهد والإنتاجية، لتفسر سلبية دور المواطنين، في مشكلة الخلل السكاني، فمن الأطراف الفاعلة في تقاوم المشكلة، عدم وعي بعض المواطنين بخطورتها، وعدم تحملهم للجانب الكبير من المسؤولية المناطة بهم، لأنهم هم من يجلبون العمالة الوافدة، ويبالغون في الاستعانة بها، ولا يبحثون عن بدائل لها.

هكذا أثر عصر الطفرة النفطية على الوعي والاهتمام بالشؤون العامة، وقد بات من الواجب الوعي والتوعية بمخاطر الخلل السكاني، لأن من الأجيال القادمة من سيتضرر معيشياً من تقاوم ظاهرة الخلل السكاني وتآكل ريع عائدات النفط بعد نضوبه.

ليكون أول المتضررين من سلبية المواطنين، هم المواطنون أنفسهم، لأن الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن في أي بلد كان، ومن حق المواطنين في وطنهم أن يكون لهم الدور

²⁰ -- السكان والاستهلاك في دولة قطر، دراسة لأنماط الاستهلاك في ضوء ارتفاع معدلات النمو السكاني. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (12)، نحو حياة أفضل للسكان الطبعة الأولى 2011، ص 59.

²¹ الكواري. العين بصيرة. مرجع سابق، ص 70، 71.

²² الخليفي، محمد. الخلل السكاني من يوقف كرة الثلج. موقع الدكتور علي الكواري. http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mohdhilalmondaymeeting_0.pdf تاريخ الزيارة: 28/3/2012م.

الأساسي، وأن تكون هويتهم هي الهوية الجامعة ولغتهم هي اللغة السائدة، ومصالحهم المشروعة عبر الأجيال، وحماية مصيرهم من التفكك والنكوص، هي محط الخيارات والموجه للقرارات العامة، وعلى رأسها السياسة السكانية.²³

ب. تدفق العمالة الوافدة:

لا يخفى أن سوق العمل يحكم عدد ونوع السكان، وكلما زادت وتيرة الإنشاءات العمرانية وتنفيذ المشاريع، كلما زادت الحاجة لقوة عمل إضافية.²⁴ وترتبط الحاجة للعمالة تبعاً لحجم وطبيعة الإنفاق العام، ومن أسباب الخلل السكاني ضخامة حجم الإنفاق العام المتمثل في حجم وطبيعة المشاريع الضخمة التي تستدعي جلب العمالة الوافدة بإعداد هائلة، وإذا أخذنا في الاعتبار معدل زيادة نسبة غير العرب من الوافدين، وضعف القدرة على استيعابهم ثقافياً واجتماعياً، فإن الأبعاد السلبية للعمالة في الحاضر والمستقبل ليست موضع جدل، فالخطر في هذا المجال على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي وعلى الهوية والشخصية الثقافية وتنميتها، إضافة إلى التأثير على التركيبة السكانية الراهنة، وتطوير الموارد البشرية، وتوجهاتها الانتاجية، وولائها الوطني.²⁵

يكفي أن نستشهد هنا باللجنة الدائمة للسكان التي تؤكد على ذلك عند مناقشة موضوع السكان والقوى العاملة، "فالأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة، أدت إلى رفع معدل النمو السكاني، بصورة غير مسبوقة، جاعلة منه واحداً من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حتى باتت تلك الأعداد الكبيرة من العوامل المؤثرة من حيث تأثيراتها السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسكانية".²⁶

أما عن ضوابط الهجرة التي تبدو مجحفة، والتي يصفها البعض بالتشدد! هي في الحقيقة غير قادرة على وقف تدفق الوافدين والحيلولة دون دخول مزيد منهم، لعدم فعاليتها، لكونها ضوابط إدارية بحتة تفتقر للإطار القانوني والدعم الصارم، وتمكنت عوامل الجذب المحلية للوافدين وعوامل الطرد السائدة في بلدانهم الأصلية إلى تعطيها والتغلب عليها من خلال إيجاد المنافذ والحيل وخلق الضغط المستمر على أجهزة الهجرة.²⁷

أما عن اعتبار البعض أن سبب تدفق العمالة الوافدة في الحجم والتركيب، هو الاستجابة لما يسمى بالاحتياجات للقوى العاملة، فالحقيقة أن جزء كبير من هذه الاحتياجات غير ضروري، بل يعود لانخفاض معدل الاستفادة من جهود قوى العمل الوطنية المتاحة. كما أن التركيبة الحالية للعمالة الوافدة من حيث المستوى التعليمي والثقافي والمهارة، كان نتيجة لإهمال الكيف والمبالغة في الكم في معزل عن اعتبارات التكلفة المجتمعية.²⁸

²³ الكواري، علي خليفة. الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن. موقع صحيفة العرب القطرية. <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=9477&issueNo=100> تاريخ الزيارة: 2012/3/227. & secId=15

²⁴ - المنظومة التشريعية والقضايا السكانية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (13)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2011، ص 23.

²⁵ الكواري، علي خليفة. نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة" الملامح الاستراتيجية التنموية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية" لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى- أكتوبر 1985، ص 27، 28.

²⁶ - التقرير السنوي 2010. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان. الطبعة الأولى 2010، ص 14.

²⁷ الكواري، علي خليفة. نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت: شركة المطبعة العصرية. الطبعة الأولى- 1983، ص 31، 32.

²⁸ المرجع السابق. ص 47.

ت. سياسة استملاك الأجنبي للعقارات:

في عام 2004 تبنت قطر سياسة السماح للأجانب بتملك العقار، وتمثل هذه السياسة نقلة جوهريّة، فحتى ظهور الألفية الجديدة كان الخلل السكاني ناتج بشكل رئيسي عن تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة.²⁹

تم بموجب هذه السياسة بيع أراض عامة، وجرت الموافقة على منح أقامت مفتوحة لكل من يملك شقة في المناطق المخصصة لشراء غير القطريين، من هذه المناطق مدينة الوصيل التي صممت لإسكان 200 ألف نسمة، معظمهم - إن لم يكن كلهم - من غير القطريين، الأمر الذي أدى إلى جانب سياسة الاستملاكات، إلى توسع هائل في النشاط العقاري تسبب في إزالة مناطق سكنية جديدة أربكت إزالتها الفجائية حياة المواطنين، حتى أطلقت إذاعة لندن على الوضع «تسونامي»، هذا إلى جانب ما أدت إليه من استفاد عمالة كثيفة. وتفيد المعلومات والتصريحات المنشورة في الصحف أن قطر تخطط لبناء 800 برج، تم إكمال 50 برجا منها فقط، و150 تحت الإنشاء. وهناك 600 برج ينتظر بناؤها في السنوات القليلة القادمة، ومن تبعات هذا الخيار العقاري، الزيادة المخيفة في حجم السكان وتدني نسبة المواطنين.³⁰

²⁹الشهابي، عمر. سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني في دول مجلس التعاون. موقع الدكتور علي الكواري. <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/dr-omar.pdf> تاريخ الزيارة: 2012 /3/28م

³⁰الكواري. الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن. مرجع سابق.

ثالثاً: تأثير التغيرات السلبية على المجتمع القطري: أ. المخاطر والآثار السلبية:

تؤكد أدبيات الأمم المتحدة أنه أي دولة تتجاوز فيها نسبة الأجانب 40% من نسبة السكان، لا بد أن تدق ناقوس الخطر على كافة المستويات. بهذا ندرك حجم الخطر الذي نواجهه، ويعد استمرار الخلل السكاني، خطراً أمنياً على وجود وبقاء المجتمع القطري الأصلي، بل ومستقبل الجيل القادم، ويهدده بالضياع والتآكل، وينذر بتداعيات إضافية خطيرة على الهوية الجامعة، وبت هاجس الأمني والشعور المرّ بالاغتراب في الوطن نتيجة للخلل في التركيبة السكانية يثير قلق شريحة كبيرة من المواطنين.

وكما هو معلوم تتبع أهمية موضوع السكان من ارتباطه الوثيق بالنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وارتفاع معدل النمو السكاني يستدعي من ناحية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع بالشكل القابل للاستمرار بهدف رفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل للإعداد المتزايدة الباحثة عن فرص العمل، فإن العنصر البشري من ناحية أخرى بقدر ما هو هدف للتنمية، هو أيضاً أحد وسائلها الرئيسية.³¹ وفيما يلي عدد من التأثيرات السلبية على المجتمع القطري نتيجة الخلل السكاني:

تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، يواجه الواقع السكاني لدولة قطر جملة من التحديات، يتمثل أهمها في تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، واضطراب نسبة النوع في المجتمع القطري، وأيضاً في التركيب العمري للسكان، وفي ميزان القوى العاملة، من خلال الخلل الواضح في حجم السكان، ويقصد به تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة لحجم السكان الوافدين، حيث تشير إحصاءات الصادرة عن اللجنة الدائمة للسكان إلى تقلص حجم السكان المواطنين (20%) لصالح السكان الوافدين (80%)، وهذا يعني أن سكان الدولة يمثلون أقلية في بلادهم، وتؤدي لبروز مخاطر أمنية.

المخاطر الأمنية، فعلى المستوى الداخلي ارتفعت نسبة الجرائم والسراقات، منها سرقة السيارات والمنازل والمحال التجارية، وأصبح المواطن الذي اعتاد على نمط معين، منه ترك باب البيت الخارجي مفتوحاً، صار يغلق أبوابه حتى الداخلية منها.³² أما على المستوى الخارجي، فإن العمالة الوافدة والآسيوية منها خاصة تتسبب في تأليب المنظمات الدولية، من خلال التقارير التي تصدرها، وخاصة الاتهام بانتهاك حقوق الإنسان، أضافه إلى أن نظام الكفالة الذي يلقي بكل الالتزامات على كاهل المواطن فيدفع المبالغ الهائلة لاستقدام هذه العمالة غير الماهرة ويتحمل مسؤوليتها أمام الجهات المعنية.³³

الخلل في القوى العاملة، يقصد به اختلال ميزان قوة العمل لصالح العمالة الوافدة لصالح العمالة الوطنية، حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء إلى أن نسبة مشاركة العمالة الوطنية في إجمالي قوة العمل أقل من (8%)، وفي المقابل تزيد نسبة مشاركة العمالة الوافدة عن 92% من إجمالي قوة العمل في الدولة، حيث يتسم سوق العمل القطري في تشغيل نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، لا سيما الآسيوية التي تتسم بانخفاض أجورها، ويحدث هذا الخلل مشكلات كثيرة منها زيادة معدلات البطالة بين المواطنين الشباب في المجتمع، حيث تنتج عن ذلك مشكلات اجتماعية

³¹الهيتمي، نوازاد عبد الرحمن، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009، ص 5.

³²آل سعد، سهلة. نتائج الخلل السكاني والإسكاني. موقع صحيفة العرب القطرية.

³³http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=106865&issueNo=702&secId=16 تاريخ الزيارة: 2012 /3/227م.

الكواري، العين بصيرة. مرجع سابق، ص 72، 73، 74.

واقصادية، علاوة عن الخلل الذي يحدث في الثقافات والعادات والتقاليد والقيم واللغة، بل وحتى أنماط التغذية.³⁴ وتؤدي لبروز مخاطر اقتصادية واجتماعية.

المخاطر الاقتصادية، الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة أدت لتهميش وجود المواطنين وتراجع دورهم الإنتاجي والإداري، عندما أصبحوا أقلية، ليست بالضرورة الأقلية الكبرى، وأصبحت أوضاعهم المعيشية رهينة بنسبة الوافدين معتمدة ومكتفية بأعمالهم ودورهم الإنتاجي، فأزاح الوافدون قوة العمل المواطنة من سوق العمل عامة، فضلاً عن عزوف بعض العاطلين عن بعض المهن والأعمال البسيطة، لتدني المستوى الوظيفي المتاح أو الأجور المعروضة، عما يعتقد العاطل إنه المستوى الملائم لمكانته الاجتماعية، مفضلاً الانسحاب من سوق العمل بدلاً من منافسة الوافدين على وظائف غير مجزية الأجر. هكذا تكس أغلب المواطنين في بطالة مقنعة، حتى أصبحت اليوم ظاهرة خطيرة، علاوة على تفاقم البطالة النسائية، خاصة في الأجهزة الإدارية، الأمر الذي حول المجتمع إلى العيش في بطالة مرفهة، وأدى لظهور نمط استهلاكي تفاخري، له تداعياته، فضلاً عن صورته السلبية القميئة في العالم أجمع.³⁵

المخاطر الاجتماعية، أصاب المجتمع التفكك، وأصبح أشبه بمعسكر عمل للمهاجرين، فمن ناحية ليس المواطنون هم وحدهم كل المجتمع، لعدم قدرة الجماعة المواطنة على توفير الحد الأدنى من الاعتماد المتبادل على نفسها، بسبب تهميش الوافدين لأدوار المواطنين وإعاقة تفاعلهم الإيجابي على مستوى الدور الإنتاجي والمشاركة السياسية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى فقدان النسق الاجتماعي وشل قدرة الضبط الاجتماعي. إلى جانب ذلك تفنقر هذه التجمعات البشرية إلى خاصية ارتباط مصير أفراد وجماعات السكان والتي يعتبر وجودها حجر الزاوية في كل تجمع سكاني حتى يرتقي إلى صفة المجتمع، فكل جالية مرتبط مصيرها بمصير المجتمع الذي قدمت منه، وما تزال تنتمي إليه، أكثر من ارتباطها بمصير التجمع السكاني الذي قدمت إليه.³⁶

تدني مستوى الانتاجية وقصور المهارات: تتجسد المشكلة في كثافة حجم العمالة الوافدة، وتسببها في خفض المستوى الكلي للإنتاجية، فضلاً عن تدني مستوى المهارة، فقد أشارت دراسة أعدتها مؤسسة الكونفرس بورد إلى أن معدل الإنتاجية في الساعة الواحدة تراجع من (4.8%) خلال الفترة (1990-2000) إلى (1.8%)، خلال الفترة (2000-2007)، وفي الواقع، فإن مواطن الخلل في سوق العمل وانخفاض الكفاءة التشغيلية التي تؤدي إلى تلاشي أي مكاسب يتم تحقيقها من جراء التقدم التكنولوجي، والافتقار إلى الكوادر البشرية يشكل التحدي الأكبر أمام نمو إنتاجية العمل بدولة قطر في الأمد الطويل.³⁷ ولها تأثيرات على الصعيد الثقافي والإنساني.

المخاطر الثقافية، تصاعد الهجرة، وتعدد مصادر ها، وتباعدها الجغرافي، أدى لبروز وتصاعد التباين والتباعد الثقافي، لمعظم جماعات المهاجرين الجدد، عن ثقافة الوطن والمواطن، وقواسمها المشتركة، بما يهدد الهوية الجامعة للمجتمع القطري، وتشوية ثقافته وفقدان لغته، بما ينعكس سلباً على السلوكيات ونمط الحياة.³⁸ وإلى جانب خطورة تأثير العمالة الوافدة على القيم الاجتماعية والثقافية للمواطنين نتيجة لزيادة أعدادهم، التي تزداد نتيجة الاعتماد على الخدمات

³⁴ - الوواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات

سكانية، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009، ص 32، 33، 34.

³⁵ الكواري، العين بصيرة. مرجع سابق، ص 70، 71.

³⁶ عبدالله، امينة. خلل التركيبة السكانية في قطر. مدونة أمينة عبدالله. <http://www.amina->

abdulla.com/wp/?p=158. تاريخ الزيارة 2012/3/28.

³⁷ الكواري، العين بصيرة. مرجع سابق، ص 32، 33، 34.

³⁸ المرجع السابق، ص 71، 72.

في تربية النشء، كما تفتقر التجمعات السكانية إلى الثقافة الجامعة، والقواسم الوطنية المشتركة، بسبب اختلاف مصادر ثقافة كل قوم وجنسياتهم واختلاف مصالحهم، وتباين تقاليد وأعراف وقيم كل منها بشكل عام وعلى الأخص بالنسبة لغير الناطقين باللغة العربية.

المخاطر الإنسانية، طالت المعاناة مجتمعات الوافدين أنفسهم حيث أدت هجرة الكثيرين منهم، خاصة المهاجرين الآسيويين من الرجال تاركين النساء والأطفال، إلى خلخلة التركيبة السكانية لمجتمعاتهم المحلية، بعد أن رهنوا كل ما يملكون وحتى دخل المستقبل.³⁹

ب. تحليل للتجمع البشري المقيم في قطر:

يتكون المجتمع القطري من دائرتين كبيرتين، دائرة السكان المحليين بانقساماتهم العرقية والمذهبية، ودائرة السكان الأجانب باختلافاتهم الإثنية والثقافية، وهي خليط اجتماعي بين مغتربين عرب وأجانب.⁴⁰

هناك عدد من المظاهر البارزة والتي يؤدي استمرارها إلى عدم استطاعة التجمع البشري المقيم على ارض قطر بلوغ مرتبة المجتمع، من أهمها:

الوضع السكاني والاقتصادي غير الطبيعي، ويعود ذلك لحلول الربيع الاقتصادي محل الإنتاج، وقد ترتب على ذلك تغيرات اقتصادية واجتماعية، أضعفت الحس الاقتصادي، وغيببت الشعور بالمسؤولية المجتمعية، وأدت إلى انحراف التفاعل الاجتماعي، كما أدت الى بروز وضع عام غير طبيعي، واقتصاد غير منتج، ومواطن اتكالي، ومجتمع غير واقعي، ورأي عام سلبي نتيجة انسحاب الأفراد و كونهم في الغالب غير معنيين بالشؤون العامة، وربما غير قادرين على التأثير فيه. كما أن الواقع السكاني غير طبيعي، فالأغلبية العظمى من السكان لا تتمتع بحقوق المواطنة، ولا تكتسب جنسية البلد الذي تقيم فيه، وليست لها ضمانات الإقامة الدائمة وإمكانية اكتساب الجنسية، إنما إقامتها مؤقتة ومرتبطة باستمرار عقد العمل.⁴¹

فقدان التركيب المتوازن، من الرجال والنساء والأطفال، وعدم القيام على أساس الأسر الطبيعية، فيتشكل ثلث المجتمع من الذكور، واغلبيته من المهاجرين العزاب، كما أن المصدر الرئيسي للسكان هو الهجرة وليس عملية التناسل، لذلك فإن البشر وهم المكون الأولي للمجتمع لا يربط بينهم تاريخ من المعيشة المشتركة، و ذلك ليس بالنسبة إلى المهاجرين الجدد فقط، وإنما حتى بالنسبة إلى أبناء الوافدين غير العرب، الذين لا يتلقون تعليمهم من خلال نظام التعليم الوطني وإنما في مدارس جالياتهم، وفق مناهج تعليم أجنبية، بالإضافة إلى اختلاف مدخلات التنشئة الأسرية وفق اختلاف الجنسيات واللغات والثقافات.⁴²

³⁹ الكواري، تنمية للضياح!. مرجع سابق، ص 72، 73، 74.

⁴⁰ الكاظم، أمينة علي. التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري دراسة ميدانية لمدينة الدوحة. المهندسين: الجيزة، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1993، ص 435.

⁴¹ الكواري، تنمية للضياح!. مرجع سابق، ص 234.

⁴² المرجع السابق، ص 235.

ت. احتمالات مسار المجتمع القطري:

لعله من المناسب هنا النظر في الواقع السكاني في قطر الذي هو في حقيقته يتشكل من تجمع بشري مقيم فيه، والنظر في احتمالات مساره وخياره المتوقع، من خلال مقارنته بغيره من الحالات المشابهة كالحالة الأمريكية وحالة بلاد الملايو مع التعرض للنتيجة من خلال دراسة الحالة السنغافورية.

الحالة الأمريكية:

في البداية نتوقف أمام عدد من الحقائق لتفسر لنا سبب استيعاب المجتمع الأمريكي للهجرات الوافدة، وعدم تهديدها لها بالنكوص وفقدان الهوية الجامعة، أهمها كون المواطنون الأمريكيين التيار الرئيسي بين السكان على الرغم من وجود مهاجرين أجنبية، فهم الغالبية العظمى بين السكان ولا يزيد عدد المهاجرين على نحو 10% من إجمالي السكان.

لم ينتج عن الهجرة المعاصرة تفكك المجتمع الأمريكي، بل زادت قوة وحيوية، وغذته بالعقول والطاقات، دون أن يتحمل تكاليف تنشئتها أو إعدادها لسوق العمل، كما لم تعطل الهجرة دور المواطنين في أي وقت من الأوقات، فاستمر يؤدي دوره القيادي على الرغم من الهجرة الجديدة التي يتم استيعاب بعض أفرادها ودمجهم في المجتمع، وإكسابهم الثقافة الأمريكية الجامعة، وتعميق الانتماء الأمريكي لديهم، ومن ثم إعطائهم الجنسية بما لها من حقوق وما عليها من واجبات. ومن الضروري أن نؤكد أن المجتمع الأمريكي ليس مجتمعاً ريعياً يعتمد فيه المواطنون على فئات الريع، بل يقوم المواطنون بالاعتماد على إنتاجية عملهم، كما يعتمد الإنتاج عليهم وعلى دورهم في القطاعات السلعية والخدمية في القطاعين الخاص والعام. لذا دور المواطنين دور حاسم تعتمد الدولة والمجتمع عليه، وليس دوراً هامشياً بالإمكان الاستغناء عنه، كما أن الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية هجرة انتقائية على المستوى الفردي، لها ضوابط من حيث النوع والكم، وتجري وفق النسب المقبولة.⁴³

حالة بلاد الملايو:

بين الحربين العالميتين، تفاقم الخلل السكاني في بلاد الملايو، وفقد المجتمع تجانسه نتيجة الهجرة الصينية والهندية، من أجل العمل في مناجم القصدير ومزارع المطاط، فبرزت مخاطر تلك الهجرة، ووجدت بلاد الملايو نفسها على مفترق طرق: إما أن يعاد الاعتبار إلى المجتمع المالوي ويصبح للمالايين دور بارز، وإما أن يتحول المجتمع في بلاد الملايو إلى مجتمع جديد، يشكل الصينيون التيار الرئيسي فيه نتيجة ما يتمتعون به من قوة اقتصادية. وكان السبيل إلى ذلك قيام حركة وحدوية دستورية، تضم المالايين بقيادة تنكو عبد الرحمن، الذي تحالف مع الرأسمالية الصينية، من أجل الحصول على استقلال بلاد الملايو، واتحادها وفق نظام حكم ديمقراطي، يكون للمالايين فيه الدور الرئيسي.

⁴³ الكواري، تنمية للضياغ!، مرجع سابق، ص 235.

الحالة السنغافورية:

لم تدخل جزيرة سنغافورة ضمن اتحاد ماليزيا نتيجة لتركيبها السكانية، حيث يشكل الصينيون الأغلبية بين السكان، وفضلوا إقامة مجتمع منفصل يشكلون التيار الرئيسي فيه، وهكذا اختارت سائر أنحاء بلاد الملايو طريق الاتحاد الفدرالي الدستوري الديمقراطي، ولجأت إلى رص الصفوف وتفعيل دور الملاويين من أجل إعادة الاعتبار إلى المجتمع الملاوي. هذا بينما كان مصير سنغافورة هو نكوص المجتمع الملاوي وقيام مجتمع صيني مكانه.⁴⁴

هكذا نرى أن المجتمع الذي هو على مفترق طرق عليه أن يختار بين إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلي، أو أن يقبل إقامة مجتمع آخر مكانه، مغاير في هويته ومنقطع الصلة به.

⁴⁴ الكواري، تنمية للضياغ!. مرجع سابق، ص 236.

رابعاً: الخلاصة والحلول: أ. الخلاصة:

يخلص البحث إلى وجود عدد من الأسباب الجوهرية تنفي عن مجتمع المواطنين في دول قطر صفة المجتمع الكلي، وتجعلهم مجرد جماعة تعيش ضمن تجمع بشري تتمثل في:

عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجاليات الوافدة، فالحياة الاجتماعية للمواطنين- بالمعنى الشامل للحياة الاجتماعية- لا تركز على اعتماد الجماعة المواطنة على ذاتها، فتقسيم العمل بين المواطنين لا يقيم حياة اجتماعية كاملة يتوفر لها الحد الأدنى من الإشباع و الاستمرار بمعزل عن مشاركة الوافدين اليومية المنتظمة والاعتماد على جهودهم.⁴⁵

تعطيل الوافدين لدور المواطنين، وإعاقة عملية تفاعلهم الإيجابي، ليتمكنوا من تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل، كما نجد أن الوافدين هم الأغلبية في مختلف القطاعات، لذا فإن المجتمع القطري عندما نعني به المواطنين - حصراً- ليس أعضاؤه هم مصدر التأثير الرئيس فيه، فهم لا يستطيعون ان يؤدوا الوظائف الضرورية التي تتطلبها الحياة الاجتماعية لمجتمع كلي، وتكامل أفراد الجماعة المواطنة فيما بينهم- بشكل عام- أدنى من تكامل أفرادها مع بقية السكان الوافدين. من هنا يفقد المجتمع القطري- عندما نعني به المواطنين حصراً- ركنا أساسيا من تعريف المجتمع الكلي، هو ركن الاستقلال النسبي، بمعنى إلا يكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع آخر، فشريحة المواطنين بين السكان في قطر، لا تعدو اليوم أن تكون مجرد مجتمعات فرعية، في التجمع البشري المقيم داخل حدود الدولة، ربما هي المجتمع الفرعي الوحيد، لكنها بكل تأكيد ليست مجتمعا كليا.⁴⁶

عدم قدرة المجتمع القطري على التأثير الفعال، نتيجة خلخلة الوافدين للمجتمع وإضعاف إمكانيات التساند بين المواطنين. وقد أصبح المواطنون نتيجة وجود الوافدين الكثيف بينهم وتأثيرهم البالغ في مجريات الأمور، غير قادرين على القيام بدور التيار الرئيس في المجتمع، عندما فقدوا قدرة التأثير في القرارات التي يتوقف عليها مصيرهم . وقد تراجع نتيجة لذلك دورهم في الدفاع عن مصالحهم بشكل عام، وما يتعلق منها باستمرار المجتمع والمحافظة على هويته بشكل خاص. كما إن كثافة الهجرة والوجود الكثيف للوافدين عطل التعاون بين المواطنين وعرقل نمو الحد الأدنى من التساند الوظيفي الذي لا تقوم للمجتمع قائمة من دون وجوده، ولم يقتصر الانحراف الاجتماعي على المتجنسين الجدد الذين لم تكن لهم صلة سكنية بقطر قبل عصر النفط، والذين جذبتهم المكاسب المادية ولم يتم استيعابهم واندماجهم في المجتمع القطري، وإنما استشرى هذا الانحراف الاجتماعي وغاب الموقف الوطني حتى أصبح عاما تدريجيا بالنسبة إلى أغلب المواطنين، الذين اكتفوا من المواطنة بالشكل، على حساب الدور الذي يفرضه الانتماء إلى المجتمع القطري والغيرة على الصالح العام.⁴⁷

وهكذا تؤكد المؤشرات والتحليلات السابقة للواقع السكاني أن التجمع البشري المقيم في دولة قطر لا يشكل السكان كلهم من خلاله مجتمعا واحدا، فالجماعة المواطنة أقلية في وطنها، وغير مستقلة نسبيا في حياتها الاجتماعية، ولا يتوفر لها الحد الأدنى من مقومات الاضطلاع بدور التيار الرئيسي، فهذا التجمع البشري يضم إلى جانب المواطنين جاليات عربية وأجنبية كبيرة منفصلة

⁴⁵ الكواري، تنمية للضياع!. مرجع سابق، ص 237.

⁴⁶ المرجع السابق، ص 238.

⁴⁷ المرجع السابق، ص 239.

قانونيا واجتماعيا وثقافيا بعضها عن بعض، كل جالية منها تنتمي إلى وطن، وتحمل جنسيته، وتتفاعل مع مجتمعا الأصلي أكثر من تفاعلها مع التجمع الذي تقيم فيه من أجل العمل. لذلك يفقد هذا التجمع البشري - الذي هو أقرب إلى معسكرات العمل منه إلى المجتمع- مقومات المجتمع ويفتقر إلى الوحدة الداخلية والنسق الاجتماعي الذي يرفعه إلى مستوى المجتمع بالمعنى العلمي، أو يجعل منه كيانا قادرا على أداء وظائف المجتمع المتعارف عليها، من هنا نؤكد أن المجتمع القطري على مقترق طرق، وبحاجة لإتخاذ قرار تاريخي وحاسم لرص الصفوف وتفعيل دور المواطنين القطريين من أجل إعادة الاعتبار إلى المجتمع القطري الأصلي ولتصبح هويته هي الهوية الجامعة وثقافته هي الثقافة السائدة، في حين أن بوتقة الصهر تعد استراتيجية ممكنة في حالة الوافدين العرب للتشابة التاريخي والثقافي.

ب. الحلول:

هناك أهمية استراتيجية لتصحيح الواقع السكاني في سياق الإصلاح الجذري الحقيقي، الذي لا بد أن يشكل حجر الزاوية الأساسية فيها، وهناك بدائل متاحة للتعامل مع المشكلة كما يلي:

الموازنة في الخيارات والقرارات العامة، وترجيح مصلحة الوطن بالحفاظ على هويته الجامعة ووجوده ولغته، الأمر الذي يمهد للحفاظ على هوية الجيل القادم كذلك، ودراسة خيار الحدّ الضروري والهام من التوسع في النشاط العقاري، لتحقيق التنمية المستدامة الحميدة والحقيقية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الدراسة والموازنة الصحيحة بين ما هو للمواطن وما هو للعقار أو للوافد. بالحفاظ على المنظومة الأمنية والقيمية والأخلاقية، لا منظومة المشاريع والمباني.

خاصة أن الكثير من الدعوات تُحذر وتنبه من خطورة، بناء حضارة جديدة في منطقة الخليج عموماً، وليس دولة قطر حصرياً، والتي قد تجعل من السكان الأصليين مهمشين واقعين تحت نفوذ وسيطرة الآخرين، ولا نعم حقيقة، أو على وجه التحديد، من سيكون هؤلاء الآخرين، في المستقبل القريب أو البعيد كما لا نعم حقيقة وتحديداً هل سنكون أشبه نحنُ أم أبنائنا وأحفادنا في وطننا الأم، أشبه بالهنود الحمر في أمريكا! ولربما الأمر يتعدى الخيال، ولكن الواقع الحالي من ترفيه للأجانب وللجالية الأوروبية على وجه الخصوص، وحرمان الكثير من القطريين من مثل هذه الامتيازات، كان ضرباً من الخيال كذلك قبل نحو عقدين من الزمان.

تنمية الإرادة المجتمعية وتعاون الأجهزة ذات الصلة، للقيام بدورها في توعية المواطنين بغرض تنمية حد أدنى من الإرادة المجتمعية وتوفير القدرة التنفيذية، وحزم المواطنين أمرهم بالتأكيد على الإرادة المجتمعية بتكوين جماعات أهلية لمواجهة الخلل السكاني إدراكاً منهم لخطر العميق على حاضرهم ومستقبلهم. وأعمال العقل والفكر المستنير للتقليل والتجسيم من الاستعانة بالعمالة الوافدة، والحد من بعض الجنسيات الآسيوية والأفريقية التي تسبب مشاكل كثيرة حسب إحصائيات وزاره الداخلية، وتفعيل دور المواطنين في المناصب القيادية. كما يتطلب الأمر تعاون الأجهزة ذات الصلة بشكل مرحلي، لتحديد عدد المهاجرين ونوعيتهم المهنية ومتطلباتهم الثقافية، وعدم ترك الحبل على الغارب لأصحاب العمل وفقاً لاعتبارات الربح التجاري أو إرضاء الرغبات في الاستهلاك التفاخري وحشد الخدم والحشم.

وضع وتطبيق سياسة سكانية وتبني وتوظيف عدد من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط والإجراءات الكافية والصارمة، ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للمتابعة والقياس والتقييم الموضوعي، من أجل أن يصبح المواطنون الأغلبية الآمنة والفاعلة ذات الدور الرئيسي في

المجتمع في المدى المتوسط (5 -10 سنوات)، وأن يصبحوا أغلبية متزايدة تعتمد عليها قوة العمل، ومن أبرزها:

- استراتيجية تعبئة كامل قوة العمل المواطنة المتاحة وتوجيهها إلى وظائف إنتاجية بعيدا عن البطالة المقنعة.
- استراتيجية تقليل احتياجات البلد من القوى العاملة عامة بإعطاء الأولوية للوظائف المنتجة في القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وتحميل صاحب العمل تدريجياً التكلفة غير المباشرة للعمالة الوافدة إضافة إلى إلزامه بالتأمين الصحي وحد أدنى للأجر، وكذلك حصر واجب الاستقدام في الدولة وإلغاء الكفيل بعد أن تضع الدولة سياسة واضحة المعالم وتلتزم بتطبيقها.
- استراتيجية إحلال المواطنين مكان الوافدين وإحلال المرأة مكان الرجل وإحلال العمالة النوعية المهنية والفنية المتعلمة مكان العمالة الكمية والأمية، وإحلال ذوي القدرة الثقافية على الاندماج محل غيرهم.
- تبني سياسة التعويض المرحلي للمتضررين من الوافدين وأصحاب العمل من جراء الاستراتيجيات الثلاث المذكورة أعلاه لشراء الرضا والحصول على تعاون الأطراف ذات العلاقة.

عندما يتأكد وجود إرادة مجتمعية لإصلاح الخلل السكاني ويتم التعبير عن وجودها بوضع وتنفيذ خطة مرحلية انتقالية، يتم وضع خطة طويلة المدى تركز على نقطتين رئيسيتين لمعالجة الخلل السكاني في المدى البعيد (10-20 سنة):

- أولها: السيطرة على آلية تدفق قوة العمل الوافدة .
- ثانيها: استراتيجية إعادة الاعتبار لدور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع وعماد قوة العمل.⁴⁸

ت. التوصيات:

مراجعة السياسة السكانية الحالية، وتقييم السياسات الملتبسة والآليات والإجراءات التي فشلت في علاج الخلل السكاني، والتي جعلت منه إشكالية مركبة، تتطلب فهماً عميقاً لتعقيداتها وتعاملها ذكياً معها. كما أن علاجها تدريجياً وليس تباطوياً أو تجميدياً ومقاربة إشكالاتها، يتطلب نمو إرادة مجتمعية لم تكن موجودة من قبل، والأمر الذي يستدعيّ تحمل المسؤوليات وتأهيل المواطن وتفعيل دور المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال عملية تنمية وطنية مستدامة حقيقية حميدة ذات بعد إنساني، تكون لصالح الوطن والمواطنين بأجيالهم المتعاقبة، ويكون دور المواطنين هو الدور الرئيسي في تحديد الخيارات، فالتنمية المستدامة الحقيقية والحميدة هي التي يكون المواطنين عمادها، وتستهدف صالحهم بالدرجة الأولى.

⁴⁸ الكواري، علي خليفة. العين بصيرة. مرجع سابق، ص74، 75.

المراجع

1	-- رؤية قطر الوطنية 2030، أعمال الندوة الوطنية/ الدولية "نحو إستراتيجية وطنية لدولة قطر الفضائيا والتحديات". قطر، الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 29-28 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى فبراير 2009.
2	الخليفي، محمد. الخلل السكاني. قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر (1 - 2). موقع صحيفة العرب القطرية. http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1431&artid=143578 تاريخ الزيارة: 2012 /3/27م.
3	لوريمر، ج.ج. دليل الخليج، القسم التاريخي، مكتب خليفة بن حمد آل ثاني، الدوحة، 1981، ج3.
4	الشلق، أحمد وعقيل، مصطفى و العبدالله، يوسف. تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة. قطر: مطابع رينودا الحديثة، الطبعة الرابعة، 2009م.
5	الكواري، علي خليفة. تنمية للضياح! أم ضياح لفرص التنمية؟ لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية- مايو 1996.
1	-- مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. قطر، الدوحة: الأمانة العامة، مجلس التخطيط، ديسمبر 2006.
2	الهيبي، نوازاد عبد الرحمن. الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: سلسلة دراسات سكانية، اللجنة الدائمة للسكان، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009.
3	الكواري، علي خليفة. العين بصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية. لبنان، بيروت: منتدى المعارف. الطبعة الأولى 2011.
4	الخليفي، محمد. الخلل السكاني.. قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر. موقع نحو مجلس تشريعي منتخب في دولة قطر. http://toparliamentaryelection.blogspot.com/2011/07/1-2.html تاريخ الزيارة: 2012 /3/28م
5	-- إدماج قضايا العمالة الوافدة في الأستراتيجيات والسياسات في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (14)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2012.
6	-- سكان قطر يزيدون 130 ألف شخص مقارنة بعام 2010. موقع جريدة الشرق القطرية، محليات. http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=29901&CatID=64&Title=%D8%B3%D9%83%D8%A7 تاريخ الزيارة: 2012 /05/07م
7	-- اتجاهات النمو الطبيعي للسكان في دولة قطر دراسة تحليلية لظاهتي المواليد والوفيات (1981-207). قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (3)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009.
8	-- السكان والاستهلاك في دولة قطر، دراسة لأنماط الاستهلاك في ضوء ارتفاع معدلات النمو السكاني. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (12)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2011.
9	الخليفي، محمد. الخلل السكاني من يوقف كرة الثلج. موقع الدكتور علي الكواري. http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mohdhilalmondaymeeting_0.pdf تاريخ الزيارة: 2012 /3/28م.
10	الكواري، علي خليفة. الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن. موقع صحيفة العرب القطرية. http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=9477&issueNo=100&secId=15 تاريخ الزيارة: 2012 /3/227م.
11	- المنظومة التشريعية والقضايا السكانية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (13)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2011.
12	الكواري، علي خليفة. نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة" الملامح الاستراتيجية للتنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكملها مع بقية الأقطار العربية" لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى- أكتوبر 1985.
13	-- التقرير السنوي 2010. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان. الطبعة الأولى 2010، ص 14.
14	الكواري، علي خليفة. نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت: شركة المطبعة العصرية. الطبعة الأولى- 1983.
15	الشهابي، عمر. سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني في دول مجلس التعاون. موقع الدكتور علي الكواري. http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/dr-omar.pdf تاريخ الزيارة: 2012 /3/28م
16	الهيبي، نوازاد عبد الرحمن، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009م.
17	آل سعود، سهيلة. نتائج الخلل السكاني والإسكاني. موقع صحيفة العرب القطرية. http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=106865&issueNo=702&secId=16 تاريخ الزيارة: 2012 /3/227م.
18	-- الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (5)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2009م.
19	عبدالله، أمينة. خلل التركيبة السكانية في قطر. مدونة أمينة عبدالله. http://www.amina-abdulla.com/wp/?p=158 . تاريخ الزيارة 2012/3/28.
20	الكاظم، أمينة علي. التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري دراسة ميدانية لمدينة الدوحة. المهندسين: الجيزة، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1993م.

الملاحق

ملحق رقم (1) جدول (1):

تعداد سكان قطر عام 1904

المنطقة	العدد	السكان	م
الدوحة	(3250)	السلطة	1
سميسمة، دوحة العين، فويرط	(2500)	البوكوارة	2
الخور، نخيرة	(2500)	المهانددة	3
الدوحة، الوكرة	(2000)	البوعيين	4
الدوحة	(1750)	آل بن علي	5
الوكرة	(850)	الخليفات	6
الدوحة، الوكرة، الوصيل	(850)	المعاضيد	7
خور حسان، فويرط، هديه، سميسمة	(700)	الكبسة	8
الدوحة، الوكرة	(500)	البحارنة	9
الدوحة	(400)	السودان	10
أبو الظلوف، الدوحة	(400)	المنانعة	11
الرويس، الدوحة	(350)	السادة	12
الدوحة، الضعابين	(250)	الحميدات	13
الدوحة، الوكرة	(200)	العمامرة	14
الدوحة	(150)	الدواسر	15
الدوحة، الوكرة	(125)	أقسام من بني ياس، وآل بوقلاسة، والكبيسات	16
الدوحة	(50)	البقاقله	17
الدوحة	(50)	البنّي مقلة	18
الدوحة، الفويرط، الوكرة	(40)	المسلم	19
الضعابين	عدد قليل	المضاحكة	20
الدوحة، الوكرة	(2000)	عبيد أعتقوا	21
الدوحة، الوكرة	(4000)	عبيد لا يقيمون مع أسيادهم	22
الدوحة، الوكرة	(425)	أيرانيين	23
23340 نسمة		أجمالي عدد السكان	

ملحق رقم (2)، جدول (2) :

معدلات نمو الزيادة الطبيعية في دولة قطر بين 2007-1981

معدل النمو	الفترة الزمنية	الزيادة الطبيعية	الوفيات	المواليد	السنوات
5.8	1986-1981	6467	725	7192	1981
		7242	789	8031	1982
		7458	803	8261	1983
		7971	642	8613	1984
		8431	794	9225	1985
		9158	784	9942	1986
-0.5	1991-1987	9131	788	9919	1987
		9981	861	10842	1988
		10061	847	10908	1989
		10151	871	11022	1990
		8873	883	9756	1991
2.03	1993-1992	9515	944	10459	1992
		9909	913	10822	1993
-0.1	1996-1994	9597	964	10561	1994
		9371	1000	10371	1995
		9302	1015	10317	1996
3.6	2007-1997	9387	1060	10447	1997
		9624	1157	10781	1998
		9698	1148	10846	1999
		10077	1173	11250	2000
		10898	1220	12118	2001
		10980	1220	12200	2002
		11545	1311	12856	2003
		11849	1341	13190	2004
		11856	1545	13401	2005
		12370	1750	14120	2006
		13905	1776	15681	2007

ملحق رقم (3)، جدول (3):			
التوزيع النسبي للسكان في قطر بحسب البلديات			
2008	2004	1998	البلدية
50.0	55.4	56.6	الدوحة
25.9	29.2	29.3	الريان
6.6	5.9	6.1	الوكرة
2.8	3.4	3.1	ام صلال
11.5	4.3	3.6	الخور
0.5	0.7	1.0	الشمال
2.7	1.1	0.1	الضعاين
100.0	100.0	100.0	المجموع

.....

ملحق رقم (3)، جدول (4):				
التوزيع النسبي لقوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس لعام 2008				
النشطون اقتصاديا:			النوع	الجنسية
المجموع	متعطل لم يسبق له العمل	مشتغل		
3.8	0.1	3.7	ذكور	قطريون
2.2	0.1	2.1	إناث	
6	0.2	5.8	المجموع	
85.7	0.1	85.6	ذكور	غير قطريون
8.5	0.1	8.4	إناث	
94.2	0.2	94	المجموع	
89.3	0.1	89.2	ذكور	المجموع
10.7	0.2	10.5	إناث	
100	0.3	99.7	المجموع	

تطور حجم سكان قطر حسب التعدادات السكانية

م	العام	عدد السكان	نسبة أو عدد المواطنين	البيان
1	1904	27.000 نسمة	89.6%	اول تقرير لسكان قطر في دليل الخليج للرحالة ج.ج لوريير
2	1945	16.000 نسمة	-	انتشرت الأمراض والأبنة بين الحربين العالميتين وشهدت دولة قطر ومنطقة الخليج عموما العديد من الوفيات، وسميت تلك السنة التي اتشرت فيها الأمراض بسنة الرحمة 1920، بالإضافة لسنة الطبعة عام 1925، حيث أصاب المنطقة إعصار بحري أدى لوفاة خلق كثيرين
3	1950	30.000 نسمة 20.000 نسمة	-	
4	1955	40.000 نسمة	-	
5	1957	50.000 نسمة	-	
6	1960	50.000 نسمة	-	
7	1965	70.000 نسمة	-	
8	1970	117 ألف نسمة	42%	اجري اول تعداد للسكان في عام 1970م، وقامت به شركة اجنبية
9	1980	260 ألف نسمة	-	
10	1981	256 ألف نسمة	37%	
11	1986	369 ألف نسمة	26.4%	في 16 مارس من هذا العام اجري بدولة قطر اول تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والمنشآت. وقد زاد عدد الوافدين رغم هبوط أسعار النفط
12	1993	560 ألف نسمة 172 ألف نسمة	28%	
13	1995	600 ألف نسمة	21.5%	
14	1997	522 ألف نسمة	-	
15	2001	600 ألف نسمة 190 ألف نسمة	31.5%	
16	2004	744 نسمة 205 ألف نسمة	29%	في 16 مارس من هذا العام اجري ثالث تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والاسر والمنشآت
17	2008	1554 ألف نسمة 240 ألف نسمة		
18	2010	1.699.435 نسمة	16%	في 20 ابريل من هذا العام اجري رابع تعداد شامل للسكان والمساكن والمنشآت في دولة قطر
19	2012	1.792.134 نسمة	12%	

ملاحظة:

تزايد عدد سكان دولة قطر بنحو: 14 مرة منذ عام 1970, وبنحو 31 مرة منذ عام 1960, وبما يقارب 52 مرة مقارنة مع عام 1950.

المصدر: -- الإسكان في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (8)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى فبراير 2010، ص 16.

المصدر: الكواري، علي خليفة. العين بصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية. لبنان، بيروت: منتدى المعارف. الطبعة الأولى 2011، ص 228.

المصدر: الكواري، علي خليفة. نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت: شركة المطبعة العصرية. الطبعة الأولى- 1983، ص 11، 12.

المصدر: الكواري، علي خليفة. تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية- مايو 1996، ص 20، 22.

المصدر: -- إدماج قضايا العمالة الوافدة في الاستراتيجيات والسياسات في دولة قطر. قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة (14)، نحو حياة أفضل للسكان. الطبعة الأولى 2012، ص 11، 12.

المصدر: سكان قطر يزيدون 130 ألف شخص مقارنة بعام 2010. موقع جريدة الشرق القطرية، محليات. <http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=29901&CatID=64&Title=%D8%B3%D9%83%D8%A7>، تاريخ الزيارة: 2012/05/07م.